خلال لقاء ضمها وعدداً من ناخبات الدائرة بمنطقة الجابرية

الهاشم: المشاركة في الانتخابات واجبة لاختيار الأصلح

صفاء الهاشم

جانب من الحضور خلال اللقاء

طالبت مرشحة الدائرة «الثالثة» صفاء الهاشم بضرورة أن يكون رئيس الوزراء القادم من الشباب، للعمل على تحقيق مطالب المواطنين لاسيما الشباب منهم، موضحة أنه أصبح لزاما التخلي عن أصحاب الأعمار الكبيرة واستثناء شرط السن، مؤكدة أنها من مؤيدي أن يكون رئيس الحكومة من أسرة الصباح، مشيرة الى أن الأسرة مليئة بالكفاءات من الشباب.

وأكدت الهاشم خلال لقاء ضمها وعدد من ناخبات الدائرة بمنطقة الجابرية مساء أمس الأول أنها لم تكن خائفة يوما من حل مجلس الأمة، مشيرة إلى أنها مستمرة في ما بدأت ولن تتخلى عن وطنها، ولن تردد كما يردد البعض «كفرنا بالديمقراطية!»، موضحة أن العيب ليس في الديموقراطية وانما في الحكومة التي لا تستوعب أن البلد يمضي الى الأمام، وهم في مكانهم لا يسعون نحو تحقيق مطالب المواطن، مؤكدة أن حلول القضايا العالقة كثيرة لكن جهة التنفيذ لا تحاول الوصول الى حل، مشيرة الى أنها تقدمت الى رئيس الوزراء بحلول لعدد من القضايا وكلما تحدثت اليه يرفض سماع هذه الحلول، مؤكدة أنه «داهية» سياسية الا أنه لايملك الحنكة عند التنفيذ.

وقالت الهاشم: الحكومة والمجلس لم يعتادا على امرأة تطالب بما تؤمن بصوت عال، فضلا عن أنهما لم يعتادا أيضا وضع الأصبع على الجرح لمحاولة الوصول الى حلول، مضيفة أنها لا تثير القضايا من خلال الشارع كما فعل البعض وخرج مطالبا «ارحل» انما «عملي يكون من خلال قاعة عبدالله السالم للمطالبة بمطالب المواطنين»، مؤكدة أنها دخلت المجلس دون السعي الى مصالح. مشيرة الى محاولات البعض لتشويه مواقفها الا انها صمدت لأنها تؤمن بقضية.

وتابعت: المواطن يريد خدمات وحياة كريمة، لافتة الى أنه كما لا يعاني المواطن الاماراتي والقطري من الخدمات، هكذا يريد المواطن الكويتي، مؤكدة أنه لا يريد عطايا مالية في يده انما خدمات في شتى المجالات، فضلا عن الرفاهية في الخدمة.

وأضافت أن الكثير من الشباب يبحث عن فرص العمل دون تحرك من الحكومة، لافتة إلى أن ديوان الخدمة لا يسكن التخصصات في مكانها الصحيح، مستنكرة تعيين متخصص في حل النزاعات السياسية كمدرس في وزارة التربية.

وقالت الهاشم يدّعون على الكويتي أنه «مواطن كسول»، وفي رأيي أن سبب الكسل لدى بعض المواطنين – ان وجد – سببه أنه ينظر الى الدولة أنها لا تعمل ولا تقدم له ما يطالب به، الأمر الذي يجعله انسان متكاسل نظرا للاحباط من الحكومة وما تقدمه، مضيفة أن الشباب لجأوا لأحضان المعارضة لانهم شعروا بأن الدولة لا تقدم لهم شيئا.

وبشأن استجوابها لوزير الداخلية قالت الهاشم: للأسف أن الأغلبية المبطلة أدخلت في قاموسنا السياسي ان الاستجواب «تازيم»، بالرغم من أنه أداة دستورية عادية وإن كان الوزير على ثقة من عمله يصعد الى المنصة ويفند ما جاء اليه من محاور، مضيفة أنها تدرجت في الأدوات الدستورية من أسئلة وطلب جلسة خاصة الى ان وصلت الى قناعة بضرورة تقديم الاستجواب، مشيرة إلى أن الكثيرين حاولوا أن يثنوها عن الاستجواب بكل الطرق «الا اننا ارتأينا الاستمرار»، وقالت «شعرت بالقهر عندما حرمنا المجلس من صعود وزير الداخلية على منصة الاستجواب»، مشيرة الى وجود ما يقارب من 62 الف جنسية مزورة، فضلا عن تحويل الجنسية من مادة إلى أخرى، ولم يتحرك الوزير ولو بتشكيل لجنة تحقيق في هذه الأمور.

وأضافت: منذ عام 1960 وحتى عام 1990 تم اصدار 40 الف مرسوم باعطاء الجنسية الكويتية، بينما منذ عام 1990 وحتى عام 2012 تم اعطاء 210 الف حق الجنسية الكويتية بدون مراسيم، مؤكدة أن هذا الأمر يؤكد مدى التزوير في ملف الجنسية، وقالت «الوزير ما يدري الله وين حاطه».

وبيّنت أن المجلس المبطل الثاني كان مجلسا هادئا أنجز الكثير من القوانين، مشيرة الى قانون «صندوق الأسرة» كانجاز شعبي للمجلس، وقالت: عملت مع رئيس اللجنة المالية د.يوسف الزلزلة وبقية اعضاءها لفترة طويلة على انجازه، لافتة الى أن الحكومة «شوّهت» القانون من خلال المذكرة التفسيرة التي جعلت من تطبيقه أمرا صعبا، مشيرة إلى أن محافظ البنك المركزي بـ «أفكاره الإخوانية» حاول مرارا تعطيله، الا اننا في اللجنة عملنا على انجازه لرفع المعاناة عن كثير من المواطنين.

وأوضحت أن القانون كان يضم 262 الف مواطن ومواطنة، فضلا عن أن كل من انهى قرضه كان يستطيع الدخول في الصندوق والحصول على ما زاد عن 4 في المئة كفائدة حصلتها البنوك، لاسيما وأن المحافظ اعترف بتقاعس البنك المركزي عن الرقابة عليها.

وردا على سؤال بشأن تصويت الكويتيين في الخارج، بيّنت الهاشم أن المجلس المبطل كان على جدول أعماله في جلسة 19 يونيو مناقشة مقترح في هذا الشأن، الا ان ابطاله حال دون مناقشته، مشيرة إلى أن هذا الأمر قد لا يحتاج لقانون، والحكومة قادرة إن أرادت من خلال اجراء حكومي.

وبخصوص القرض الاسكاني للمرأة، أكدت أنه في حال عدم وجود قانون لمنع احتكار أسعار مواد البناء وارتفاع أسعار المباني لن يكفي مبلغ القرض أيا كان، مشيرة إلى ضرورة تشريع قانون للحد من ارتفاع اسعار الاحتكار والتصدي لجشع المستثمرين، وطالبت المرأة المتزوجة بالتقدم بطلب الى السكنية للحصول على وثيقة تحمل اسم الزوج والزوجة سويا، لاسيما الحاصلين على بيوت جاهزة.

وختمت الهاشم داعية جموع الناخبين الى ضرورة المشاركة لاختيار الأصلح، والابتعاد عن كل من يحاول شراء الذمم.

دعا إلى تعاون السلطتين للنهوض بالوطن وتحقيق إنجازات تخدم المواطن

موسى: الكويت تمر بمرحلة حساسة تتطلب تضافر الجهود للعبور منها

ماجد موسى

قال مرشح الدائرة الرابعة ماجد موسى المطيري إن الحياة السياسية في الكويت شهدت خلال الفترة السابقة أزمات متلاحقة وتوترا بين المجلس والحكومة الأمر الذي عطل التنمية وأثر سلباً على أداء كلا الطرفين، مضيفا أن الكويت تمر بمرحلة غاية في الدقة والحساسية تتطلب معها تكاتف الجميع وتضافر الجهود من اجل الخروج من عنق الزجاجة والخروج بالكويت من مرحلة الجمود والركود على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية وايضا الاجتماعية.

وأوضح ماجد موسى في تصريح صحافي أن هذه المرحلة بما لها من استحقاقات محلية داخلية وإقليمية محيطة، تتطلب بالضرورة أن يأتي مجلس أمة قوي قادر على تحقيق الانجازات والنهوض بمستوى معيشة المواطن الكويتي ويساهم في حل القضايا العالقة والخدمات المتردية من صحة وتعليم وإسكان وبطالة وتوظيف، وأن تأتي حكومة رجال دولة تكنوقراط أقوياء قادرين على اتخاذ القرار، متمنيا ألا يتم تشكيل الحكومة القادمة بناء على مبدأ المحاصصة والترضيات الذي يؤدي بها الى أن تكون ضعيفة غير قادرة على مواجهة مجلس الأمة.

ودعا أن يكون هناك تعاون حقيقي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لأن المرحلة القادمة تستدعي وجود خارطة طريق لبناء وتنمية الكويت، حيث أننا نمر بظروف حساسة ودقيقة وعلى مجلس الأمة والحكومة المقبلين أن يعملا وفق رؤية واحدة وأن يضعا الأولويات من أجلس العمل على إصلاح الوضع القائم، وتحقيق انجازات حقيقية على أرض الواقع والدفع بعجلة التنمية قدما وإخراج البلد من حالة الجمود التي سيطرت عليه خلال المرحلة السابقة، مطالبا السلطتين بتجنب كل ما من شانه إعاقة مسيرة الحراك النيابي التنموي.

وكرر ماجد موسى تأكيده على أن الكويت تحتاج الى حكومة تكنوقراط رجال دولة قادرين على اجتياز كل التحديات التي تمر بها البلد، قادرين على تحمل المسؤولية السياسية والمهنية، وان ينهضوا بأمور وزاراتهم ورسم إستراتيجية معينة لكل وزارة لا تتغير بتغير الوزراء، كما اننا نحتاج الى وزراء أقوياء قادرين على اتخاذ القرار الحاسم الحازم في كل أزمة تقابلهم، لا نريد موظفين كبار، نريد أشخاصا متخصصين يسند إليهم الوزارة التي تناسب تخصصهم، فالكويت بحاجة إلى وزراء ينهضون بها ويحققون خطة التنمية في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحققون استقرارا في هذه المجالات.

المطيري: هناك فئة مستفيدة من بقاء «جليب الشيوخ» بلا تثمين

استغرب مرشح الدائرة الرابعة سعود سعد المطيري المماطلة الحكومية الملاحظة في موضوع تثمين قسائم القطعتين 19 و20 في منطقة جليب الشيوخ، مشيرا إلى أن التوجه الحكومي في هذا الشأن يبدو وكأنه يعارض تطوير المنطقة وتحقيق مصلحة المواطنين، خصوصا بعد الأنباء التي تسربت عن خصم مبلغ معين من قيمة التثمين يحدد وفق نسبة البناء في كل قسيمة.

وأكد المطيري التعطيل المتعمد لتنفيذ قرار التثمين يشير عدم رغبة الحكومة في رفع معاناة أهالي منطقة جليب الشيوخ واعادة تنظيمها وهي رغبة تستند إلى رفض التنظيم بحجة استفادة فئة معينة من المواطنين البسطاء من مثل هذه القرارات.

وقال المطيري في تصريح صحافي ان التوجه السامي لصاحب السمو الأمير كان واضحا، لرفع معاناة اهالي منطقة جليب الشيوخ واعادة تنظيمها بما يكفل جعل هذه المنطقة من المناطق الحيوية الداعمة لدخل البلد وتحقيق التنمية، مستنكرا ان يفرض بعض التجار رأيه على الحكومة، لاجهاض الموضوع وتأخير البت في قرار تثمين القطعتين المذكورتين في مسلك ينافي السياسة العامة للدولة والحكومة.

علينا التعامل بحساسية مع الوضع السياسي لتجنيب دولتنا التداعيات الإقليمية

الملا: الدستور حصن حصين للكويت.. ولن نسمح بالمساس به إلا لمزيد من الحريات

■ تدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات «التشريعية» مرفوض

■ القضاء على البطالة يكون بإلزام الشركات الخاصة بنسبة تكويت أسوة بدول الخليج

اللواء يوسف الملا والقناعي خلال الندوة

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

شدد اللواء الطيار يوسف الملا مرشح الثالثة في ندوة ألقاها في فندق ميسوني بحضور جمع غفير وبحضور ومشاركة أمين سر جمعية الصحافيين فيصل القناعي والصحافي أحمد حشاش على ضرورة المحافظة على الفصل بين السلطات، مع وضع آليات تضبط العلاقة بينها وان من يحاول إقحام القضاء في دهاليز السياسة أمر مرفوض، مشددا على ضرورة التعامل مع الوضع السياسي بحساسية شديدة، كما لا يفوتنا تلبية متطلبات الشباب لنتجنب استغلالهم والزج بهم في الشوارع، كما تطرق للنواحي الاقتصادية والخدمية من صحة وتعليم، وتطرق لإعطاء المرأة حقوقها كاملة لتكون الكويت في الطريق السليم تجاه الديموقراطية على حد تعبيره، وإليكم تفاصيل الندوة: وأكد الملا أن من أولوياته محور السياسة، منوها إلى أن حماية الدستور حصن للكويت وشعبها، ولن نقبل المساس بسيادتها من قبل كائن من كان، لأن هذا الدستور كما قال هو الذي ينظم الحياة السياسية، ويضبط العلاقة بين السلطات الثلاث، ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وأعلن أن الجميع في هذا البلد على قدم المساواة أمام القانون، فالقانون هو الفيصل في الكويت، مبينا أن التداخل بين السلطات مرفوض وبخاصة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، معتبرا تدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات وعمل السلطة التشريعية غير مبرر، مشددا على ضرورة وقف هذا التطاول وتحديد أطر عمل واضحة لكل سلطة، ومحذرا من تبعات الحالة السياسية على المجتمع برمته، ومذكرا بالربيع العربي الذي كان من الممكن تفاديه منذ البداية. واقترح الملا حلولا للوضع السياسي، يقوم على ضرورة تقبل السلطة التنفيذية للنقد وتصحيح المسار، ووضع آليات تعاون وتنسيق بين السلطتين كما نص على ذلك الدستور في المادة 50، واستقلالية القضاء بحيث يبقى كما عهدناه نزيها شامخا وبعيدا عن السياسة، وزرع ثقافة حب الوطن في قلوب أبنائنا بدل من الطائفية والقبلية وغيرها.

وتناول الملا في ندوته الجانب الاقتصادي المؤسف موضحا أن الأزمة الأخيرة في سوق الأوراق المالية – البورصة – وما تلاها من فضيحة «الداو»، وما حل بصغار المستثمرين على الرغم من الفائض المالي غير المسبوق للدولة يؤكد الخلل الفظيع في الاقتصاد الوطني ويحتم الإسراع في تنويع مصادر الدخل حتى لا يظل النفط مصدرا وحيدا، مؤكدا أن تقلبات الأسواق العالمية بين صعود وهبوط قد يكون سلبيا في السنوات القادمة، مضيفا أن النفط عرضة للتذبذب ومذكرا بسعر البرميل حين وصل لحوالي 10 دولارات، مشددا على ضرورة العمل لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وسياحي، كما أوصى بذلك سمو الأمير حفظه الله، مضيفا أن تنشيط القطاع الخاص سيساعد على الانفتاح الاقتصادي، وشدد على ضرورة الاستعداد الكافي للاندماج في سوق خليجية مشتركة تحاكي السوق الأوربية المشتركة التي أصبحت كتلة اقتصادية كبرى وموحدة، وضرورة إصدار عملة اقتصادية موحدة، تستطيع التأثير في الاقتصاد العالمي، مؤكدا على ضرورة الاقتداء بالدول الخليجية لتطوير البنية التحتية، بالإضافة للسعي الجاد لإيجاد مصادر متجددة تغذي اقتصادنا كالصناعات المحلية وتغطية حاجة السوق الكويتية الداخلية من الغذاء والدواء والصناعات البيتروكيماوية، مشددا على لزوم إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة في دعم اقتصاد الدولة وتنويعه والتقليل من الاقتصاد الريعي التي تهيمن عليه الدولة، مؤكدا على ضرورة سن القوانين المشجعة لاستثمار رؤوس الأموال الكويتية حتى لا تهرب هذه الأموال إلى خارج الوطن ويستفيد منها الآخرون، بينما نحن في أمس الحاجة لها.

أما في مجال الخدمات فقد دعا أصحاب القرار انطلاقا من دوره كمواطن قبل كونه مرشحا على حد وصفه، لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها حل المشكلة بشكل جذري، مضيفا أن الحلول الممكنة موجودة، وتتطلب وقفة جدية من الحكومة أغلب الوزراء في الحكومة فمن واجبهم تطبيق القسم الذي أقسموه لحل مشاكل المواطنين والجدية بتنفيذ مشاريع سكنية حقيقية تأخذ في الحسبان الأعداد المتراكمة للمواطنين، وتوفير الأراضي السكنية اللازمة، واليد العاملة عن طريق شركات متخصصة في توفير العمالة، ودعم مواد البناء وجلب شركات عمالة متخصصة، وإشراك القطاع الخاص للإسراع ببناء وحدات سكنية تقلص من المشكلة المتفاقمة، منوها إلى أن افتتاح مكاتب تابعة للجنة المتابعة والمحاسبة تقوم بتحديد متوسط الإيجار الذي بات يلتهم ما لا يقل عن خمسين بالمائة من راتب الموظف الكويتي ويفاقم من مشكلة الطلاق بين الشباب بحسب الإحصاءات المدروسة، واصفا مشكلة الإسكان بالوهمية مفندا ذلك بالأرقام، فان الكويت إحدى الدول الخليجية التي يقع نحو 90 في المئة من أراضيها تحت ملكية الدولة وأغلب هذه المساحات من الأراضي تعتبر حقوق امتياز لشركة نفط الكويت، لافتا إلى شح الأراضي الذي يبقى قائما في ظل عدم القدرة على التصرف في المساحات التي هي تحت مسؤولية شركة النفط، مبينا عدد الزيادة السكانية المطردة حيث يبلغ عدد المواطنين الذين بحاجة لسكن حوالي 92.7 في المئة من الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 22-36 عام، والمواطن يضطر للبقاء لأكثر من 17 عاما حتى يدخل قرعة الإسكان، مؤكدا أن الإسكان من أولوياته وسيعمل على حلول واقعية مدروسة لحلها.